استثماريَّة وبالتحديد مولات في

الى المولات او المراكز التجارية

هذه القطاعات بما بحقق

استثمار الموارد الاقتصادية

بشكل فاعل ومؤثر لتحقيق انتاج

متميز ويساهم في الانتاج المحلي

الاجتمالي، ويعمل على

امتصاص العطالة وتشغيل جيش

العاطلين بقدر معين ومن بين

بتنفيذها، أو أعادة تشغيلها

شركات ومشروعات زراعية

المتقادمة وهي كثيرة في

خلفية موجزة

الإقتصاد العراقي والإستثمار المطلوب

في العراق للإنتاج الزراعي

ويدعم من الحكومة ، فلماذا هذا

الاصرار على الاستدراد رغم

توجيهات وزارة الزراعة بإيقاف

استيراد بعض المنتجات، يتم

الاستمرار في الاستيراد فما

الحكمة في ذلك غير الولاء

للأجنبي والإنتفاع المالي من

صفقات الاستيراد. ولكن بالمقابل

يمكن تشجيع الاستثمار في

2- القطاع الصناعي:

كتب له ان يبقى هكذا، الامر

الذي جعل مساهمته في الانتاج

المحلى الاجمالي محدودة بل لا

الأساسية في تحرير المجتمعات

تذكر أصلا، اما على مستوى على شُركات القطاع العام

التشعنل فقد ساهم هذا القطاع والخاص دون انتاج ليستقبل



من المحروف ان الاقتصاد

حاكم محسن محمد الربيعي

الخدمات لشعب يملك رابع

العراقي مربأزمات ومشاكل عديدة عير اكثر من اربعين عاما لأسباب عديدة كان ابرزها الصروب والصصار والجميع بمبررات كاذبة وهكذا هم الغرب يعرف ما للحروب والحصار من وامريكا بالتحديد. يفعلون ما أثار كارثية في حياة الشعوب واقتصاداتها من حيث تدمير الهداكل الارتكازية لكل القطاعات والتأثير على حياة الناس وهذا ما ارادته، الدول التي تبنت الحرب على العراق في ظروف نظم عنصرية استعمارية لا متعددة، ويرجع ذلك اما الي السيناسة غير الحكيمة للحكومة والاستهداف الممنهج للقدرات العراقية اقتصاديا وعسكريا وعلمياً من قبل دول اجنبية هي بالتحديد الولايات المتحدة وبريطانيا، الامر الذي استوجب تدبير مشاكل عسكرية وسياسية واقتصادية للعراق فكانت الحرب العراقية الأبرانية لمدة ثماني سنوات ثم دخول الجيش العراقى الى مدينة الكويت وهو توريط قصد منه توفير مبرر لضرب القدرات العراقية فكان ما كان، في وقت كان العراق يملك مليار دولار احتياطي وسعر 39 من سير التاريخ، لكن التركة التصرف لتلدينار العراقي333.3دولار متابل كل دينار ، ولو وضعت خطط

احتياطي نفطي في العالم لسارت الامور على نحو مختلف ، انتهت باحتلال العراق يريدون او بالأحرى ما تريد الصهيونية ثم يقولون كلام لا معنى له من قبيل أن المعلومات كانت كأذية او انهم ما كان لهم ان بقوموايما قاموايه، هي تحترم حقوق الانسان ولا تحترم استقلالية الشعوب، على اية حال كان عام 2003 عام الاحتلال و التاريخ الفاصل بين وجود دولة بمؤسساتها وحكوماتها بغض النظر عن مدى رضاً الشعب من عدمه عن هذه الحكومة أو الحزب الذي يقود السلطة، بمعنى اخر أن هناك من يعتقد انه بمكن تجنب الحرب مع ايران او المواجهة العسكرية مع دول العدوان وعلى راسها امريكا التي دمرت بلادنا ويستقبل مسؤوليها الان بالأحضان والقبل، أن ذلك أصبح تقبلة ومرتبطة بهذا التاريخ.

فترة ما بعد الاحتلال مضى على احتلال العراق ستة عشر عاما وخلال هذه الفترة ارتفعت اسعار النفط وكانت الايرادات النفطية ارقاما كبيرة لم يُألفها العراق من قبل، وكما

قبل من كتاب وباحثين شيرقيين وغربيين أن هذه الايرادات يمكن ان تبني دول، اين ذهب المال وكيف اهدر. بالتأكيد الجواب عند من تولوا المسؤولية في ادارة الحكم في العراق منذّ التّغبير ولغايّة اليوم. وسيتم تناول الفقرات ذات الصلة بالاقتصاد العراقي كما يأتي: . 1- القطاع الزراعي العراق بلد زراعي وتبلغ مساحة الاراضى الصالحة للسزراعة فيه 48 مليون دونم، ربما قل هذا العدد يستب أهمال الزراعة وعدم توفر شبيكات التصريف

والمبازل النظامية، وفي العراق نهران هما دجلة والفرات وينفرد العراق بذلك، وكان العراق ينتج ويصدر الكثير من المحاصيل الزراعية رغم تعرضه للحصار والضغوط الدولية الا ان الزراعة كانت قائمة، وقد ذكرت منظمة الفاو في روما ان العراق كاد يصل الى الآكتفاء الذاتي لولا مذكرة التفاهم والمقصود بها مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء التي نفذت عام 1996 والتي انهارت على اثرها الاسعار في السوق العراقية وهو اتفاق حصل للتخفيف نسييا عن الشبعب العراقي ألذي فرض عليه حصار قاتل لمدّة ثلاثّة عشر عاما بإصرار وعناد امريكي وبريطاني رعاة الديمقراطية وحقوق الانسان، كما بدعون او أن

الضغوط السياسية والعسكرية والضربات المستمرة لهياكل الاقتصاد العراقي قبل الأحتلال ثم الاحتلال عام 2003 خارج اطار قرارات هيئة الامم المتحدة الفترة التي اعقبت عام الآحتلال واصبح العراق يستورد كل شيء من دول الجوار وحتى دول لم نسمع بها من قبل، لكن الثقل الكبير كان لمنتجات دولة اقليمية كانت هي المنتفع الاول من احتلال العراق سياسيا وعسكرنا استبراد منتحات بتم انتاحها في العراق وتدخل الى السوق سوقا لتصريف منتجات الاخرين ويمساعدة مافسات تصاربة وحزبية وسياسية لا تملك ادنى مستوى من الولاء للعراق ولكنها تعيش فيه وتأكل من خيراته

واقصد حكوماتهم ومن يؤيدها

على انها حرمان الانسان من

قوت يومه ومن وسائل عيشه

وامنه، هكذا هي رؤى هاتين

الدولتين لحقوق الانسان

وللديمقراطية، ومارست

القطاع الزراعي من خلال تشريعات محفزة للمستثمرين المقيدة بالرؤى الامريكية والصهيونية، على اية حال وتقديم تسهيلات للراغبين في الاستثمار وازالة الصواجز تراجع القطاع الزراعي خلال والقيود امام الاستثمارات سواء وطنية او عربية او اجنبية مع تُوفِير البيئة الامنة، وتنظيم التصرف بالموارد المائسة والمطالبة بحقوق العراق المائية وفق القانون الدولى والمعاهدات التى تنظم تقاسم آلمياه للدول المتشاطئة على نهر واحد ان واقتصاديا والغريب انه يتم الاهتمام الجدي بالزراعة العراقية والدعم السليم من قيل العراقية بأسعار ادني من اسعار الحكومة ضمانة لتوفير الغذاء و الامن الغذائي للبلد. المنتج العراقي بهدف التوقف عن انتاجها عراقيا وإبقاء العراق مشكلة التّقطاع الصَّناعي هي الاهمال المتعمد من الدوائر المعنية في وزارة الصناعة. اذ لم تقم هذه الدوائر بالالتفات الى هذا القطاع المهم والحيوي والذي يعد من القطاعات الهامة وتنعم بالسلطة فيه، اي ولاء كونه يعبر عن المستوى الذي واي وطنية هذه. أن الوطنية وصل اليه البلد صناعيا، وهو والولاء ايها السادة هي تشجيع قطاع تعرض الى مشاكل متعددة المنتج الوطني وحمايته بإيقاف من تنفها الاستيراد المنفلت لسلع الاستدراد لتعض المنتجات كانت تنتج في العراق وتلبي الزراعية التى تنتج وانتاجها الطلب ويتم تصدير الفائض يسد الطلب لكن بالمقابل هناك مافيات تصر على الاستيراد لا منها الى الأسواق الخارجية، اما بعد الاحتلال اختلف الامر نها منتفعه بإشكال مختلفة ، ونمعنى اخر اما ان هذه تماما وكان القطاع الصناعي

الجهات هي الـتـجـار تحت

مسميات مختلفة أو أن لها

حصص مضمونه من التجار

الفاعلين في الاستيراد، وهكذا

تم تدمير ألزراعة في العراق.

تحقيق اهدافه الخاصة والعامة

يتطلب من الأساتذة والتدريسيين

الديمقراطية وحقوق الانسان والحل يكمن في ايقاف الاستيراد على مر عمره الاقتصادي السوق العراقي سلع الاخرين الاستراتيجي او تهديم هذا عفهمها الامريكان والدريطانيون لما يمكن انتاجه والقدرات متوفرة بتشغيل القوى العاملة وقد حصلت حالات كثيرة كمادة النصب او ذاك في حين تحافظ والمساهمة في حل مشكلة الاسمنت والطابوق ومواد اخرى البطالة، ولكن وكما هو واضح كثيرة، اما المواد الغذائية لم بحظى باهتمام الحكومات فالحديث يطول بل أن البعض التي توالت على العراق خلال ويعنى بالبعض هم منتجين من الفترة التي اعقبت عام الاحتلال مستب القّساد الاداري والمالي المتفشي في مختلف مفاصل الدولية أضافة الى جيملية من التحديات الداخلية والخارجية، ومن الموسف ان السعض ممن شُـاء القدر ان يجعل منهم متحدثين باختلاف مواقعهم ومسؤولياتهم يتقولون بكلام

فارع ولا يعبر الاعن حهل مطبق

عما هو القطاع الصناعي وكيف

يعمل وماهى مقومات نهوضه،

اذ يذكر هذاً المتحدث وهو من

سياسي ما بعد الاحتلال ويزيه

الذي لا تربد الاشبارة البه، ان

منشتئات القطاع العام اصبحت

خاسرة وتشكل عبئا تقيلا على

الدولة، وهذا الكلام بحد ذاته

تجنى والسؤال لهذا السيد

المسؤول، هل منشئات القطاع

العام الكبيرة والمتوسطة

ومنشئات القطاع الخاص

انسان يديرها وهناك أدارات

متخصصة هي المسئولة وهذه

الادارات تم تحرّبها وا صبحت

تأتمر بأمر التشكيلات الحزيية

والمسلحة وبالتالي فرض عليها

أن لا تنتج كي لا تنافس

المستورد والأسبأب عديدة ومن

بينها ، ان البعض يمارس

التجارة دون خشية من احد او

بحصل البعض على نسب من

الصفقات التجارية ، والسبب

ليس هناك حساب والامر الاهم

هي كما يقول التعض ريماً

اجندات خارجية مفروضة وعلى

المُعنى الالتزام بها اي الابقاء

وتفكيرهم وتاملاتهم من خلال

3– قطاع السياحة الامن والاستقرار الأمني، كما يحتاج الى الاهتمام منّ دوائر السياحة المعنية من حيث توفير دعائم السياحة بكل انواعها من خدمات السكن والمطاعم ووسائل الترفيه والنقل والاهم الامن والامان أذ تتوفر اماكن سياحية الجنوب، وحتى التي يتوفر فيها الامان مهملة وابرز مثل على ذلك والابقار، وتشبغيل الشبركات باختلاف احجامها هي المسئولة سياحية وتأريخية في كربلاء استبدال المكائن والمعدات عما ال اليه الحال، هل نتحدث والنجف والمشنى وذي قار عن سناية ومكائن ومعدات والبصرة باعتبار هذه المدن

> بعد هذا العرض الموجز، ما هو الاستثمار المطلوب الذي يحتاج اليه العراق، هل تهديم وتدمير مواقع حضارية لا قامة مراكز شركات صناعية عمرها يزيد على

عاما ومنتجها تتحدث عنه 80 الأحتلال بطلبون العون والمساعدة من الاخر ليعينهم على توفير سكن بالإنجار او تمشية امور معيشتهم واليوم اصبحوا في حالة ثراء فاحش وسطوة لتهديم هذا المنشى او اختيار تلك المخالفين من اجل النهوض قطعة الارض ذات الموقع بالاقتصاد العراقي.

النصب أو ذاك في حين تحافظ الدول على كل المعالم الحضارية والتاريخية وتقوم بصيانتها دائما في حين هناك توجهات لدى البعض في العراق القامة مشاريع دول اقليمية سمح لهم بالاطلاع الشواخص الحضاربة الدبنية على مواصفات المنتج العراقي والتأريخية، العراق لا يحتاج التى يريدها المستهلك العراقي وتضمينها للمنتج الاجنبي بقدر حاجته الى تأهيل القطاعات للتعويض له عن مواصفات الاقتصادية (زراعي، صناعي، المنتج العراقي وبالتالي يصبح سياحة ، خدمات) وتشغلًا من السهل قبول المستورد

هذا القطاع يرتبط بتوفر المشروعات التي يمكن البد في مختلف مدن العراق من كشركات للإنتاج الزراعي اقتصى الشهمال الى اقتصى ومصانع الالبان ومشتقاتها وحقول الدواجن وتربية العجول الصناعية بأختلاف نشاطها بعد اثـــار بـــابل و واثـــار ومـــواقع ونلومها لماذا هي هكذا ام هناك امنة الى مستوى معين. الاستثمار المطلوب

القطاعين العام والخاص كما يمكن البدء بمشروعات جديدة حسب الحاجة وتوفر الامكانيات والطلب عليها، كما يمكن اعادة تاهيل القطاع الصناعي من خلال استبدال المكائن والمعدات مع اختيار ادارات فاعلة ومهنية تجارية (مولات) او تهديم وغير متحزبة وايقاف الاستيراد الذي كان السبب الرئيس لتعطيل القطاعات الاقتصادكة. وعن جودته النَّاس لنقيم عليه والامكانيات متوفرة لكن الأمر مولا لمستثمرين دخلوا العراق مع يحتاج الى قرارات حكومية حاسمة دون التأثر بإرادات حهوية مستفيدة من الانفلات في

الاستبراد والامر الاهم وحدة

ومركزية القرار ليكون فاعلا مع

سيادة وتفعيل القانون لمحاسبة

الإعلام وتحديات إصلاح الواقع

والفاسدين.



ستعرض الاعلاميون (على

أختلاف طبيعة عملهم المهني)

لكل انواع الضغوطات، وعلى

الرغم من تباينها في الاطر

والحوانب والازمنة، إلا أنها باتت

تُشكلُ تحدياً أخر يضاف الى

التحديات الكبيرة التي ما انفكت

تواجههم في كل ساعة وحين،

والمطلوب ازّاء ذلك من الدولة

بسلطاتها التنفيذية والتشريعية

والقضائية توفير المناخات

والبيئة المهنية الامنة للإعلاميين

بشكل خاص، والمثقفيين والادباء

والفنانين والمبدعين بشكل عام،

من المضاطر التي تواجههم

والتي تصل حدّ التصفيات

الجسدية التي يتعرضون لها بين

فترة واخرى، ويبدو هناك من

يريد انهاك واضعاف ومحاصرة

ألإعلام الوطني الصر الشبريف

وقتله بعد أن فضح نياتهم

الشريرة، وسلط الضوء على

الحقائقُ وكشف عن الجرائم التي

ترتكب بحق العراقيين والمعاناة

التى يواجهونها وفي مقدمتها

جرائم الفساد وسرقة المال العام،

وعزم الإعلاميين العراقيين على

مواحهة افة الفساد ومافعاتها،

وأعلان الحرب على التطرف

والتكفير والإرهاب معا، مُتُحَدِّين

بذلك من يريد فرض السيطرة

. والهدمنة عليهم وتحييدهم

وتحجيم أدوارهم والتأثير على

مواقفهم واغلاق مؤسساتهم

التحديات التي يوجهونها لا تنيدهم إلا إصراراً على فتح

الأبواب على بعضها والتمسك

بالديمقراطية والوقوف بوجه كل

ماهو مشبوه وعدم القبول

كل هذه الطروف والمناخات

الصعبة التي يتعرض لها الاعلام

الوطني بكل مؤسساته العامة

والخاصة تلزم الدولة على أن

تنمونة لتخصيص الموارد

النفطية لبناء العراق والتوسع

في بناء قاعدة صناعية وزراعية

وسياحية اضافة الى التوسع في

طالب قاسم الشمري

بواجباتها تجاه حماية الاعلام بمهنيتها وعلميتها في الاداء وحماسة المثقفين وتعزيز دور الاداب والفنون والقائمين عليها ودعمهم ماديا ومعنويا وتحسين أوضاعهم وتعزيز دورهم المهنى وحماية منظوماته ومؤسساتة المهنية الوطنية، ليتمكن من التواصل والانفتاح على الإعلام الدولي و إيصال صوتهم الحر في الدُّفاع عن حقوقنا المشروعة لأن الإعلام احد السركائسن الأساسية في بناء الدولة والمجتمع من خلال تسليط الضوء على المنجزات الوطنية في مجالات تحقيق الأمن وتكافئ الفرص والعدل والانصاف في المجتمع عن طريق تفعيله لدور الانظمة والقوانين واحترامها والتمسك بها خاصة وظروفنا الاستثنائية الوطنية تتطلب اكثر من اي وقت مضى تطوير أجهزتنا ومؤسساتنا الاعلامية بشكل عام لتواكب المتغيرات التي يشهدها البلد، وإعطاء خصوصية التطوير والتَحديث للسياسية منها، لتتمكن من الارتقاء في تصريف مهامها من الإعلاميين أن يعرفوا مواقع أقدامهم، وتنتقلوا انتقاله نوعية لتصبح بمستوى الأحداث الوطنية المتصاعدة في تحمل متميزة، رافضين تقييد حربة مسؤولياتها والعمل بدقة وبوضوح والجاسة اكسر هذه المرحلة بشرط ان تصب هذه الإظهار المشهد الإعلامي الوطني الحرية في المصلحة الوطنية والإنسانية والمجتمعية بكل الذي يخدم الجميع بدون استثناء مفاصلها وتفاصيلها، ومن هنا لان الإعلاميين أصحاب الحرفة يأتى التأكيد على دور الاعلام وصحفهم بشتى الطرق، وكل هذه والخبرة والمهنة الإعلامية الإنسانية النبيلة يشكلون النخب التي بمقدورها الارتقاء بالمجتمع رسالة الجامعات والمعاهد وبناء الرأى العام الايجابي والتعليم بل ويكون اكثر دقة في الوطنى المتوازن، ومن هذا المنطلق يتظر ويستمع المواطنون إلى الإعلام والإعلاميين قبل كل

شُيء لمعرفة مايجري بين

السياسيين ومعرفة ما يدورعلى

الساحة الوطنية من أحداث

وممارسات ما يتطلب من اجهزة

تتحمل مسؤولياتها وتقوم الإعلام أن تحتمي وتتحصن الرصينة النابعة من قواعد

والتمسك بالانضباط والالتزام بالدقة قبل طرح ونشر الاراء والمعلومات والحقائق ووضعها ين بد المواطنين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الوطنية وصولا لبناء راي عام رصين. لان من اولويات عمل الأعلام ومهامه نقل الحقائق وبشكل تفصيلي لتجنب عمليات تشويه الواقع ونشر الاشباعات من قبل الاعلام المؤدلج المشبوه، ونحن نعيش اليوم التقنيات الحديثة الهائلة التي احدثت ثورة في الاعلام وانتجتُّ وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت كل الابواب التي لها علاقة بالإعلام واستخداماته على الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لها مسبب ما يشوبها من فوضي وعدم الوضوح والمصداقية في احيان كثيرة وعلى الرغم من ذلك المعان كثيرة اصبحت حقيقة رائدة خاصة عوامل توهل مؤسسات في المجتمعات الديمقراطية بعد أنّ أصبح الانترنيت إعلام الحاضر والمستقبل المتجدد بكل متغيراته و هذه التغيرات تتطلب

الراي والرأي الاخر خاصة في

لتسير جنبا الى جنب مع دور

والمدارس اي مع دور التربية

بعض الاحسيان، ومن هدة

المنطلقات يأتى الاهتمام

بالتعددية وضمانة الحريات من

خلال الدور المتميز والفعل

المتحقق بواسطة الإعلام المهنى

العلمى الحر الذي يعتمد البرامج

التطرف والارهاب. متطليات الاعلام إعلامية مهنية متطورة ترتقى

الاعلاميس والأكاديميس وكل المعندس بالإعلام من اصحاب الخدرة والتجربة النظر إلى الواقع الحقيقي من اجل الارتقاء بالأداء الاعلامي وتصديث بنية مؤسساتنا الأعلامية والاهتمام بالمواضيع النظرية والعملية مؤكدين على اهمية دور ورعاية المواهب الاعلامية، وتعزيزها بالثقافة الإعلامية الخاصة والعامة واساليب العمل المهنى الميداني وقواعد ومنطلقات أسسه ألصحيحة واضعين في أولويتها متطلباتنا الوطنية في بناء الانسان والدولة ومواجهة التحديات الشاخصة على الساحة وهذا المنجزيقع على عاتق المؤسسات الإعلامية الوطنية وفي مقدمتها المؤسسة الأولى في التلاد المتمثلة بشبكة الأعلام العراقي وبكل امكانياتها ومفاصلها ومؤسساتها المقروءة والمسموعة والمرئية، وهي لا تألو جهدا في تحقيق ذلك، بالتعاون مع معاهد وكليات الاعلام، والعمل بجد لمغادرة ورفض التقوقع في الأطر الضيقة وبذل الحهود من اجل الانفتاح على كل الجوانب والصعد والعمل على بناء الدولة والمجتمع ونشر ثقافة التمسك بالأنظمة والقوانين واحترامها، واحترام هيبة الدولة والحفاظ على المال العام وهي

الإعلامية لخوض تلك المعركة من احُل الأنتصار في الحرب على الفساد ومافياته التي تتفاعل مع تأتى الضرورة لحماية العاملين في الاعلام والمؤسسات الاعلامية الوطنية وتمكينها من التصدي لكل المحاولات التي يراد بها الاعتداء على الحريآت الإعلامية لينطلق الإعلام انطلاقة مهنية علمية دمقراطية ومن هنا لابد من المرور وتأشير ضرورة بروز دور وزارة الثقافة واهميتها، في نشر الاداب والفنون وتفعيل اقــسـام الأعلام في كل وزارات الدولة بالاتجاه المهثى والعلمي نحو الأفضل وكلها عوآمل تساعد وتصب في صالح انشاء بنية إلى مستوى الإحداث والتحديات الوطنية بجدارة، وهي عوامل

تمكن اجهزة الاعلام المهنية من

وفك العزلة عنها وتخليصها من آليات الدكتاتورية والقمع التي تحاول مصادرة حقوقها، وفي ظل هكذًا اداء اعلامي فعال يتمكن المواطنون من اتّخاذ قراراتهم الوطنية في مختلف الاتجاهات ويشجاعة لبناء حياتهم بعيدا عن المزاجية والادلجة والتبعية التي تشوه صورة الحقائق لدى المجتمع ،وهذا يلزم إعلامنا الوطني وفي مقدمته مؤسسات الاعلام العام وراس حربتها شبكة الاعلام العراقي، الارتقاء إلى مستوى ظروفنا الاستثنائية الصعبة بفنية وتقنية وبمهنية عالية لتحقيق توازن المعادلات المختلفة المطروحة على الساحة الوطنعة لأننا اليوم إمام موجة عارمة متسارعة ومتصارعة في مفاصل حياتنا كافة، تُقترنَّ سإرادة الشعب ورغباته وطموحاته التي على الجميع أحترامها وعدم تزويرها وتجييرها لصالح الفساد نريد حواراً يقترن بجرأة الطرح في مواجهة الإحداث لأننا وجها لوجه أمام قيم وأفكار جديدة لم نعرفها او نمر بها من قبل، وهذه التطورات والمتغيرات بحاجة ماسة الى الإعلام الفاعل الكفؤ والمؤثر في مواجهة هذه التحولات والمعادلات من خلال وضع الحقائق وبشنفافية بين يد المواطنين ليدركوا أهدافهم الحقيقية واتخاذ قراراتهم وأولوباتهم المراد تحقيقها في بناء مجتمع متطور بكل مقاييس

الحياة الجديدة واعتباراتها مع قدرة الحفاظ على ثوابتها الإنسانية الوطنية الخيرة وهذا هو دورالإعلام الفاعل ذو المهنية والحرفية العالية الذي نؤمن إدارة الأزمات بمهنية وحيادية يدوره كقوة وسلطة يعول عليها ايجابية تؤكد على احترام الدستور والأنظمة والقوانين في الاصلاح والتغيير والبناء وأنتزاع الصقوق وكل هذه والتراث والعادات والتقاليد لدعم الدولة ودورها المعنى ببناء المؤسسات الإعلامية الوطنية وفى مقدمتها شبيكة الاعلام العراقى التي اصبحت اليوم بامس الحاجة لهذا الدعم لتفعيل دورها لخلق إعلام عام قادر على التغيير والإسهام الحقيقي في البناء والأعمار ومواكبة التحولات الديمقراطية التي لها القدرة على احتواء كل العراقيين، وهذا ما نتمناه لجميع

الفحص والتدقيق قبل انجاز مهامهم ليتحقق فيها الدقة والمصداقية لان ظروفنا الوطنية الحالية وما يدور من شائعات لاتتحمل أي خلل أوخطأ يزيد من هواجس العراقيين ونحن نخوض معاركنا الشرسة في ظروف غاية في التعقيد مما يلزم الاعلام وألإعلاميين العمل بمهنية وحذر في نقل المعلومات، وهذا لايعني السكوت مطلقا عن الفساد والفاسدين وما يحصل من خلل في جميع مفاصل الدولة وسلطاتها ومؤسساتها السياسية والحزيبة ما يجعل الاعلام امام مسؤولياته في مواصلة مسيرته وتحقيق مهامه واهدافه بشكل يضمن الحياة الحرة الكريمة والعيش المشترك لجميع العراقيين وتحت الهوية الوطنية العراقية الواحدة التي تشكل جوهر الثبات الوطنى الاجتماعي بعد ان حان وقت الأيفاء بالعهود التي قطعتها الدولة والبرلمان للإعلاميين والمثقفين والكتاب بشُفافية وبدون تسويف بعد ان اصبحنا إمام أزمات كبيرة متعددة تتطلب من أجهزة الإعلام المشاركة الايجابية الجادة والمهنية في إدارتها والتعاون على حلها بشكل مهنى يدعو ويساند تحقيق حوارات ايجابية بين الاحزاب والكتل السياسية وضمن استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية ومشاريع وطنية واضحة وصولا إلى حلول سياسية لا تتقاطع مع الدستور والأنظمة والقوانين والثوابت الوطنية لتعزيز دور العملية السياسية وفتح انسداداتها لان من أولويات مهنة الإعلام والصحافة المشاركة والإسهام في

الفعاليات والنشاطات بحاجة والعلاقات الانسانية والتثقيف ضرورات واقعية ان دور الاعلام يتجسد في حل الأزمات وتفكيك عقدها دون ان يكون جزءاً منها ، ومنجز وفعل متحقق كهذا يتطلب جهدا كبيرا اولا من أجهزة ومؤسسات الإعلام العام المتمثل بشبيكة الاعلام العراقي التي تمتلك عددا كسرا من الكوادر المهنية المتخصصة صاحبة الخبرة وتراكماتها، ولا المواجهة والمقاتلة لوحده دون فيها.

ومنطلقات المصالح الوطنية لعب دورها وتحقيق مهامها مؤسساتنا الاعلامية الوطنية يغيب عن البال بانها تتحمل دعم الدولة كونه العضد الحقيقى العليا، ولكي لا يفشلُ الإعلام في واهدافها وستراتجياتها والعاملين فيها وتنشيط دورهم المسؤولية الكبري والاولى من لها، ولابد ان تمد الدولة بد العونَّ خلال مشاركتها في بناء الراي العام والمجتمع والدولة وتلعب الدور المهنى في الحاضر الوطني الذي أصبح بامس الحاجة لصناعة سيأسية اعلامية جديده لبناء راى عام قوى يتضامن مع النهضة الوطنية من خلال تضامنه مع الدولة وسياساتها في تنفيذ مشاريعها الوطنية والتعاضد معها لمواجهة التحديات على الرغم من موقف الدولة الذي لم يمكن شبكة الاعلام السعسراقي من تسطسوسس اعلامها بالشكل ألمطلوب لاسباب كثيرة، وهنا لابد من الاشارة الى ان شبكة الإعلام العراقي لا تمثل اعلام السلطة، و اقصد تالسلطة الحكومة، بل مهامها معاضدة الدولة في مشاريعها الوطنية وتنفيذ رغبات وطموحات وامال تقدم هناك مؤشرات كثيرة وواضحة تؤشر فشل الدولة في بناء اعلامها وتحسين ادائة والحديث في هذا الموضوع يتطلب الجرأة والشجاعة والتشخيص المهنى العلمي الدقيق لمفاصل الضعف وعواملة واسبابه التي لامجال للخوض فيها في هذا اللَّقال جرأة مهنية

والحقيقة بدون هذه الجرأة اللهنية في التشخيص البعيد عن المصالح الضاصة والنزاعات الشخصية والشد والجذب لا يتغير ويتحسن دور الاعلام العام الذي ينتظر منه الكثير، خاصة ونحن نشتبك في حروب وعلى جبهات متعددة، أذا لأبد من قيادة ثورة مهنية ثقافية توعوية لمواجهة كلهذه التحديات وهذا يعنى ان الاعلام العام امام ضرورة وجود برامج ومناهج وخطط ستراتجية حقيقية لتفعيل دور مراكن والتنفيذي بعيدا عن كل الخلافات الدراسيات والبحوث ودوائر التخطيط والبرامج، والارتقاء بالموارد البشرية والمهنية، وهنا لابد من التاكيد على حقيقة ان الإعلام العام ليس هو ملك الدولة فقط، بل ملك المجتمع ومن الضروري اعطائه الحرية في التعبير عن خطابه الوطني كونة خدمة عامة ينطق باسم المجتمع وبالفعل نجد أن الأعلام العام البوم امام منافس شرس هو الأعلام الضاص، وفي واقع الامر لا سوجد اعلام عام بمقدوره

له لىتمكن من تحمل مسؤوليته لأنه شيريك للدولية في البيناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوقوف بشكل مهنى وفعال بوجه الإعلام التحريضي الاستفزازي الذي توجه سهامه المسمومة الي صدرالوطن والمواطنين الذين هم بأمس الصاجة الى خطابات إعلامية صادقة تساعد على تهيئة الأجواء التي تحقق الاستقرار وتحمى العملية السياسية الديمقراطية التي يعمل العديد من الفاسدين واعداء الوطن على جرها واخذها الى غير مواقعها الوطنية لتنحرف. ومن هنا جاء التركيز والتأكيد على شبكه الاعلام العراقي تتلعب دورا اكترمن دورها الحالي بعد أن تتم عمليات الاصلاح والتغيرمن وتطلعات المواطنين، ورغم كل ما داخلها دون ان يتلاعب بها أحد من الخارج، وأقصد التدخلات الخارجية، لإن شبيكة الإعلام العراقي لها قانون ونظام اقر من البرلمان وصادق عليه رئيس الجمهورية واصبح نافذا في اتخاذ القرارات من قبل سلطته التشريعة المتمثلة بمجلس امناء الشبكة، وبالتعاون مع السلطة التنفذية ألمتمثلة يرئيس شبكة الاعلام العراقي تمكنها من تحقيق اهدافها والحصول على ثقة المواطنين والدولة وبشكل يتفوق على حاضرها، وهنا لابد من تاشير بعض الملاحظات التي تدور حولها الكثير من الاحاديث والأنتقادات التي انعكست على اداء الشبكة ومهنيتها واستقراراها في مقدمتها ضرورة مد جسور مهنية للتعاون والمودة بين مجلس الامناء والادارة التنفذية لتحقيق التفاهم والانسحام الفاعل المهنى والايجابى بين الطرفين التشريعي وتراكماتها والبدء من نقطة شروع مهنية جديده اكثر فعالية وتطورية و من احل الارتقاء باداء الشبكة اكثر مما هي عليه الان ليكون بمستوى الإحداث والأزمات وتوعية المواطنين. ورغم كل هذه النظروف والتحديات التي تواجهها شبكة الاعلام العراقي يبقى لها الدور الريادي في قيادة المجتمع كاعلام وطنى عام بعد ان يرمم بناء الحياة الداخلية للشبكة من خلال تعزيز العلاقات الانسانية والمهنية الانجابية